مُقَدِّمَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله الذي جعل لكلمته النازلة فرقانًا معاني ومقاصد، وقدر الإنسان تقديرًا علىٰ التذكر والتعقل والتقوىٰ. وصلىٰ الله تعالىٰ وسلم تسليمًا علىٰ محمد النبي الكريم صاحب جوامع الكلم والمبلغ الأمين والمنذر المعين ليعلم الناس مصالحهم ومنافعهم في الوجود.

يعرف السياق الحداثي المعولم أزمة منهجية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبرز تجلياتها في النظر إلىٰ الإنسان من منظور عقلاني تجزيئي مادي لا علاقة له بالقيم الشرعية العملية المكنونة في الوحي الذي جاء داعيًا للتي هي أقوم لحياة الإنسان.

ومن مداخل استنطاق الأقوم للحياة في الوحي الإلهي آليات الفكر المقاصدي باعتبارها قواعد معرفية منضبطة يتداخل فيه ويتكامل فقه النص الشرعي، وفقه الإنسان وفقه الكون، وبهذا تكون علمًا بقواعد هذه الأنواع الفقهية الثلاثة الموصلة للاستنتاج النظري والعملي للغايات المصلحية التي جاء الوحي لتحقيقها

لاستخلاف الإنسان. وإذا اعتمدنا أن هذه القواعد جامعة لقوانين البيان، والعرفان، والبرهان؛ فإن المعرفة المقاصدية تأخذ صياغة مركب نسقي يجمع تفاعليات قوانين البيان في علم اللغة، وعلم أصول الفقه، وقوانين العرفان في علم الأخلاق والسلوك، وقوانين البرهان في القول المنطقي والفلسفي والعلم التجريبي. وكل هذا يؤهل دراسة الفكر المقاصدي من مدخل تأسيسي نظري ومنهجي؛ ليندرج ضمن الإسهامات العلمية لمقاربة إشكال المنهج في السياق الحداثي المعولم، قصد الاجتهاد في إبراز فاعلية المقاصد الشرعية الكلية والجزئية والوصول إلىٰ جهاز معرفي تكاملي ينفي العدميات والنهائيات الفكرية التي تدفع الإنسان نحو اللامعنىٰ من الوجود. ولذا تتناول هذه الدراسة -الفكر المقاصدي- بمنهج علمي مقصده الأساس إبراز تفاعلية الوحي مع العقل بقاعدة أن العقل ليس بشارع وأن الوحي مدخله البياني والاستنطاقي الفاعلية العقلية التي يدعو إليها الأمر الكوني والقدري بالتدبر والنظر في النص الشرعي والإنسان والكون.

إن هذه الدراسة تقدم منهجًا معرفيًا أصوليًا، ومقاصديًا وحضاريًا يحاول تحليل وتركيب مفهوم الفكر المقاصدي للوقوف عند بعض قضاياه النظرية والمنهجية التي تصلح قاعدة للتعامل مع النص الشرعي وفهم الواقع التنزيلي وبناء آلية نقدية لمراجعة التحولات التاريخية وتوليد منظومة معرفية، وقيمية مستوعبة لتطورات الفعل الإنساني وآثار السنن التاريخية فيه. فيكون هذا

المنهج رؤية داخلية للفكر المقاصدي تعمل علىٰ ضبط قوانين اشتغاله بعيدًا عن تقديم رؤية معرفية لتاريخيته ونماذجه من المقاصديين. وبناء علىٰ هذا تم تقسيم الدراسة إلىٰ ثلاثة فصول توضح الأسس المعرفية، والمبادئ التأسيسية، والقوانين الداخلية، ومناهج إثبات المقاصد الشرعية والوظائف المنهجية، التي من شأنها كشف البناء العلمي للفكر المقاصدي القابل للفهم المتجدد والتنزيل المنضبط، وأنه نظام للعمل بالمصالح الشرعية الضرورية والحاجية والتحسينية والأصلية والتبعية والعينية والكفائية، بحسب السياق والمقام.